الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.51

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
5 July 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد ماكاي .....(نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنيتسوف

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-34224 (A)

0534224

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠ صباحا.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

بيان المراقب المالي عن الحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة

١ - **السيد ساتش** (المراقب المالي): قال إن بيانه سيتناول أربعة مؤشرات رئيسية للصحة المالية للأمم المتحدة، وهي تحديدا الأنصبة المقررة المأذون بها، والأنصبة المقررة غير المسددة والنقدية المتاحة، والديون المستحقة للدول الأعضاء، في سياق الأنشطة الرئيسية للمنظمة.

٢ - وأوضح، أولا، أن الموقف المالي للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين قد تحسن كثيرا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حينما كان مبلغ مجموعه ٨٠ مليون دولار مستحقا على ١١٣ دولة من الدول الأعضاء واتخذ قرار بتجميد التعيين في المحكمتين. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، انخفض العجز إلى ٣٠ مليون دولار وتسنى رفع حالة تجميد التعيين. وأشار إلى أنه، علاوة على ذلك، بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، كانت ٨٨ دولة قد دفعت اشتراكاتها المتعلقة بالمحكمتين الدوليتين بالكامل، مقارنة بعدد ٨١ دولة المسجل في نهاية عام ٢٠٠٣. واستدرك قائلا إنه لا ينبغي لتلك التطورات الإيجابية أن تدفعنا إلى الرضاء عن هذا المستوى. فبالرغم من أن عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل اشتراكاتها المقررة قد ارتفع في عام ٢٠٠٤، فلا يزال ذلك العدد أقل بكثير من عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية بالكامل.

٣ - وقال إن الاتجاهات في عام ٢٠٠٥ اتسمت بالتباين. فحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، كانت ٤٣ دولة عضوا قد سددت أنصبتها المقررة إلى المحكمتين بالكامل، مقابل ٣٧ دولة عضوا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وانخفض مجموع المبالغ المستحقة إلى ١٥٠ مليون دولار. إلا أنه، من جهة أخرى، انخفض أيضا مجموع المبالغ المتلقاة لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إلى ١٧٥ مليون دولار.

٤ - وقال إن تحسنا طفيفا قد طرأ على حالة التدفقات النقدية للمحكمتين، رغم أن صافي الرصيد الذي بلغ ٥ ملايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قد تألف فعلا من رصيد إيجابي قدره ١٠ ملايين دولار للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورصيد سلبي بلغ ٥ ملايين دولار للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. واستطرد قائلا إنه، استنادا إلى الاتجاهات الحالية، يتوقع أن يكون لدى المحكمتين رصيد نقدي سلبي قدره ٢٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ومع ذلك، إذا لم ترد اشتراكات كافية خلال هذه السنة، فإن مستوى مديونية المحكمتين قد يصبح أكبر.

٥ - وأشار إلى أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله من أجل كفالة الاستقرار المالي للمحكمتين، بالنظر إلى أن عدد الدول التي كان عليها مستحقات غير مسددة لإحدى المحكمتين أو كلتيهما في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بلغ ١٤٨ دولة. وقال إنه، نظرا إلى أن إمكانيات الاقتراض الداخلي آخذة في التقلص على نحو متزايد، فيجب أن تبذل الدول الأعضاء قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها المالية حيال المحكمتين بشكل كامل وفي الوقت المحدد. وبدون ذلك تقل فرص نجاح المحكمتين في إنجاز أعمالهما.

٦ - وأوضح أن الصورة متباينة فيما يتعلق بالميزانية العادية. ففي نهاية عام ٢٠٠٤، انخفض عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة كاملة إلى ١٢٤ دولة مقابل ١٣١ دولة فعلت ذلك في نهاية عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من ذلك، انخفض المبلغ غير المسدد للميزانية العادية في نهاية عام ٢٠٠٤ من ٤٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى

٣٥٧ مليون دولار. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل ٧٢ دولة وقد حُثت الدول الأعضاء الأخرى على الاقتداء بها.

٧ - وفيما يتعلق بالتدفقات النقدية، أوضح المراقب المالي أن مبلغ ١٩٢ مليون دولار قد توافر في نهاية عام ٢٠٠٤. وأشار إلى أن هذا الرقم شمل الصندوق العام واحتياطياته ذات الصلة (صندوق رأس المال المتداول للأمم المتحدة وحساب الأمم المتحدة الخاص). وقال إنه من المتوقع أن يكون الوضع مماثلا في نهاية ٢٠٠٥. وبالرغم من أن مستوى السيولة النقدية المتاحة لأنشطة الميزانية العادية في نهاية عام ٢٠٠٤ كان أعلى من توقعات تشرين الأول/أكتوبر، فقد كان من الضروري اللجوء إلى الاقتراض الداخلي من حسابات أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر كما استمرت الحاجة إلى استخدام الاحتياطيات في نهاية العام. وأضاف أنه من المتوقع أن يستدعي الأمر اتخاذ تدابير مماثلة بدءا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وبعده وإذا لم تقم الدول الأعضاء بسداد التزاماتها بالكامل وفي الوقت المحدد، فإن النتيجة الفعلية قد تنطوي على قدر من الاقتراض الداخلي أكبر من المتوقع.

٨ - وقال إنه، في عام ٢٠٠٤، ارتفع مستوى الأنصبة المقررة المحددة لعمليات حفظ السلام إلى أكثر من الضعف بحيث بلغ أكثر من ٥ بلايين دولار. وأوضح أن هذه الزيادة الهائلة نجمت جزئيا عن العمليات الجديدة في بوروندي وكوت ديفوار وهايتي، وعن توسيع نطاق العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما نجمت جزئيا عن مسألة فنية تتعلق بمعدلات الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، مما أدى إلى تأخر موعد إصدار إجمالي الأنصبة المقررة لحفظ السلام. وفي نهاية عام ٢٠٠٤، بلغ مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام أكثر من ٢,٥ بليون دولار، أي ما يقارب ضعف مستواها في نهاية عام ٢٠٠٣. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كان المبلغ المستحق على اليابان والولايات المتحدة الأمريكية معا ١,٥ بليون دولار تقريبا، أي ٥٧ في المائة من المجموع الموزع بينهما ووزع الباقي على ألمانيا وأوكرانيا والصين وفرنسا التي استحق على كل منها أكثر من ١٠٠ مليون دولار. ومن ناحية أخرى، بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، سددت ٢٠ دولة عضوا كامل ما كان مستحقا عليها لعمليات حفظ السلام وسددت أيضا ست منها، هي أذربيجان وبولندا وسنغافورة ولاتفيا وليختنشتاين وموناكو، كامل أنصبتها المقررة التي جرى تحديدها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٩ - وقال إنه، في نهاية عام ٢٠٠٤، بلغ مجموع الموارد النقدية المتوفرة لأنشطة حفظ السلام ١,٥٨٥ بليون دولار، بما فيها الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام. ومن ناحية ثانية وعلى ضوء قرار الجمعية العامة باستبعاد الاقتراض الداخلي من عمليات حفظ السلام العاملة وتقييد استخدام الصندوق الاحتياطي، لم يتوافر سوى مبلغ ٢٦٧ مليون دولار في حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة يمكن استخدامه للاقتراض الداخلي للميزانية العادية والمحكمتين وعمليات حفظ السلام العاملة، كما تعين الإبقاء على ٢٣٢ مليون دولار من هذا المبلغ لتغطية الالتزامات ذات الصلة. وقال إنه، بالإضافة إلى ذلك، توافر مبلغ ١٤٠ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لتغطية العمليات الجديدة والعمليات الموسعة.

١٠ - وأعلن أنه، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تم استلام مدفوعات قيمتها ١,٤٦٦ بليون دولار لعمليات حفظ السلام. وانخفض مبلغ الأنصبة المقررة المتأخر المستحق والواجب السداد إلى ١,٢٠٧ بليون دولار، ولم تبق هناك دول سوى أوكرانيا والولايات المتحدة اللتين تدين كل

منهما بأكثر من ١٠٠ مليون دولار. ومع ذلك، حُددت أنصبة مقررة جديدة لحفظ السلام في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ زاد مجموعها على بليون دولار، مما يعني أن المبلغ المتأخر السداد ظل في مستوى يزيد على ٢,٢ بليون دولار في نهاية نيسان/أبريل، كما يتوقع تقرير أنصبة جديدة أخرى خلال السنة تقارب قيمتها ٤ بلايين دولار. وأشار إلى أن خمسا وعشرين دولة عضو سددت كامل أنصبتها المقررة والمستحقة والواجبة السداد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لعمليات حفظ السلام.

١١ - وقال إن التقديرات الحالية تشير إلى أن مجموع المبلغ المتاح لأنشطة حفظ السلام سيصل إلى ١,١٩٢ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٥، ويتوقع أن يتوافر ٦٠ مليون دولار من هذا المبلغ في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام. كما سيتعين الاحتفاظ بمبلغ ٢١٩ مليون دولار من أصل ٣٣٧ مليون دولار المتوقع توافره في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة، من أجل تغطية الالتزامات ذات الصلة؛ وبالتالي فإن المبلغ المتاح لإمكانية الاقتراض الداخلي لا يتعدى ١١٨ مليون دولار. وأوضح أنه، نظرا للوضع المالي الهش حاليا فقد اقترح الأمين العام الاحتفاظ بمبلغ ٩٣ مليون دولار الموجود في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة المحددة آنفا وأيدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هذا الاقتراح. وقال إن ذلك الاقتراح اتسم بأهمية خاصة، ذلك أنه إذا لم يحتفظ بمبلغ ٩٣ مليون دولار هذا فلن يتوافر سوى ٢٥ مليون دولار لتغطية احتياجات الاقتراض الداخلي التي تتجاوز بصفة دورية هذا المبلغ بكثير.

١٢ - وبالنسبة للديون المستحقة للدول الأعضاء، أوضح المراقب المالي أن جملة المبالغ المستحقة الدفع للدول المساهمة بقوات ومعدات كانت ٥٤٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقال إن هذا الرقم كان أقل عن توقع تشرين الأول/أكتوبر نتيجة الانخفاض الطفيف في الالتزامات الجديدة مقارنة بما كان متوقعا ونتيجة الارتفاع الطفيف في المدفوعات المسددة من الدول الأعضاء. وأضاف أنه في نهاية عام ٢٠٠٤، كانت المدفوعات لمعظم البعثات متأخرة لشهرين من حيث تسديد تكاليف القوات، ومتأخرة لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر من حيث المعدات المملوكة للوحدات. وأشار إلى أن ذلك الوضع يعزى إلى التأخير في توقيع مذكرات التفاهم وقلة المبالغ النقدية المتاحة في حسابات كل عملية من عمليات حفظ السلام.

١٣ - وقال إنه من المتوقع أن ترتفع الديون المستحقة السداد للدول الأعضاء بمقدار ٧٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٥ عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٤، نتيجة لزيادة الالتزامات الجديدة. ويتوقع كذلك ازدياد المدفوعات المسددة إلى الدول الأعضاء، على أساس الافتراض بأن مذكرات تفاهم أخرى ستوقع مع المساهمين بالقوات والمعدات لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كما ستوقع مذكرات تفاهم جديدة لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

١٤ - وفي الختام، أعرب المراقب المالي عن شكره الخاص للدول الأعضاء الـ ٢٠ التي سددت كامل اشتراكاتها المستحقة الواجبة السداد للميزانية العادية والمحكمتين وعمليات حفظ السلام، وهذه الدول هي: أذربيجان، وإستونيا، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا. وأضاف أن الصورة المالية في نهاية عام ٢٠٠٤ كانت متباينة، وأنه، رغم توقع تحسن السيولة النقدية خلال الجزء الأكبر من عام ٢٠٠٥، فمن المتوقع أن تكون هناك ضرورة للاقتراض لصالح الميزانية العادية والمحكمتين وبعض بعثات حفظ السلام

العاملة خلال الربع الأخير من السنة. كما يتوقع أن تعود الديون المستحقة السداد للدول المساهمة بقوات ومعدات إلى الارتفاع. ويظل الوضع العام هشا ومن الضروري أن تبذل الدول الأعضاء مزيدا من الجهد للوفاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي المواعيد المحددة.

١٥ - **الرئيس:** أشار إلى أنه، عملا بالإجراءات المتبعة، سيصدر بيان المراقب المالي بوصفه إضافة لتقرير الأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، تحت الرمز A/59/524/Add.1.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠ صباحا.